الإنتربول

استحداث وحدات وطنية لحماية التراث الثقافي

أهمية استحداث وحدات وطنية متفرغة
لمكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي
والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

كانون الثاني/يناير 2019

المحتويات

مقدمة 3

ظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية 4

تاريخ الجريمة التي تستهدف التراث الثقافي 6

لماذا وحدة متخصصة على الصعيد الوطني؟ 7

أهمية قواعد البيانات الوطنية 9

تجارب البلدان: وحدات متخصصة داخل هيكليات مختلفة 10

دراسة حالة - إيطاليا 10

دراسة حالة - الأرجنتين 14

دراسة حالة - الولايات المتحدة الأمريكية 18

إمكانات الإنتربول في مجال دعم الوحدات المتخصصة في مكافحة الجرائم التي تستهدف الأعمال الفني 22

الخلاصة 29

التذييل 30

مقدمة

إن إخراج الممتلكات الثقافية والقطع الأثرية من مكانها أو من بلدها الأصلي لهو فعل يهدد الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية ويطمس المعلومات التاريخية للبشرية جمعاء.

وبعد مرور نحو 50 عاما على أول خطوة بارزة اتُخذت دوليا لحماية الممتلكات الثقافية ألا وهي اعتماد اتفاقية بهذا الشأن من جانب اليونسكو في عام 1970، من المُحزن أن يكون الاتجار الدولي غير المشروع بالممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة بها لا يفتأ يتزايد.

ويزداد الاتجار بالممتلكات الثقافية لعوامل عديدة منها ما هو عوامل خاصة بهذه المسألة دون غيرها، مثل تنامي سوق الفنون وارتفاع إمكانيات الوصول إلى المواقع الأثرية، ومنها ما هو عوامل عامة متصلة بالجريمة، مثل الجريمة المنظمة، والعولمة.

زد على ذلك أن التدمير العنيف للممتلكات الثقافية خلال الصراعات المسلحة اشتد لدرجة مخيفة في السنوات الأخيرة، مع الانتهاكات المتكررة للمواقع الثقافية. وأظهرت الصراعات في أفغانستان وليبيا ومالي وسوريا والعراق، على سبيل المثال، أنه لا يمكن فصل حماية التراث عن حماية الأرواح البشرية.

واعتبرت المحكمة الجنائية الدولية في أحكام نظام روما الأساسي لعام 1998 أن تدمير الممتلكات الثقافية جريمة حرب لأنها تضعف أسس السلام وتعيق المصالحة عند انتهاء الأعمال القتالية.

والاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي جريمة خطيرة وعابرة للحدود تطال بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية. ويشكل الاتجار بالقطع الأثرية في مناطق النزاع مصدرا هاما لتمويل الجماعات الإرهابية.

وهذا ما دفع عدة بلدان ومنظمات دولية إلى بذل الجهود للتوعية بأهمية حماية التراث الثقافي. ومعركة الإنتربول ضد الجرائم التي تستهدف الممتلكات الثقافية بدأت في عام 1947 بإصدار أول نشرة دولية بشأن قطع فنية مسروقة.

غير أن فعالية الإنتربول في هذا المجال من فعالية شبكته، وما يحول دون التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة هو افتقار العديد من البلدان لوحدة متخصصة متفرغة لمكافحة الجرائم التي تستهدف الممتلكات الثقافية. وعدم وجود هذه الوحدات المتخصصة يعيق فهم هذه المشكلة بصورة أعمق وإمكانية مكافحة الجرائم بفعالية.

ويتم في هذه الكراسة عرض الدور الذي يمكن أن تؤديه وحدة متخصصة، وتقديم المشورة بشأن كيفية إدماجها في الهيكليات الوطنية، وتوضيح النتائج الإيجابية التي يمكن لوحدة متفرغة تحقيقها.

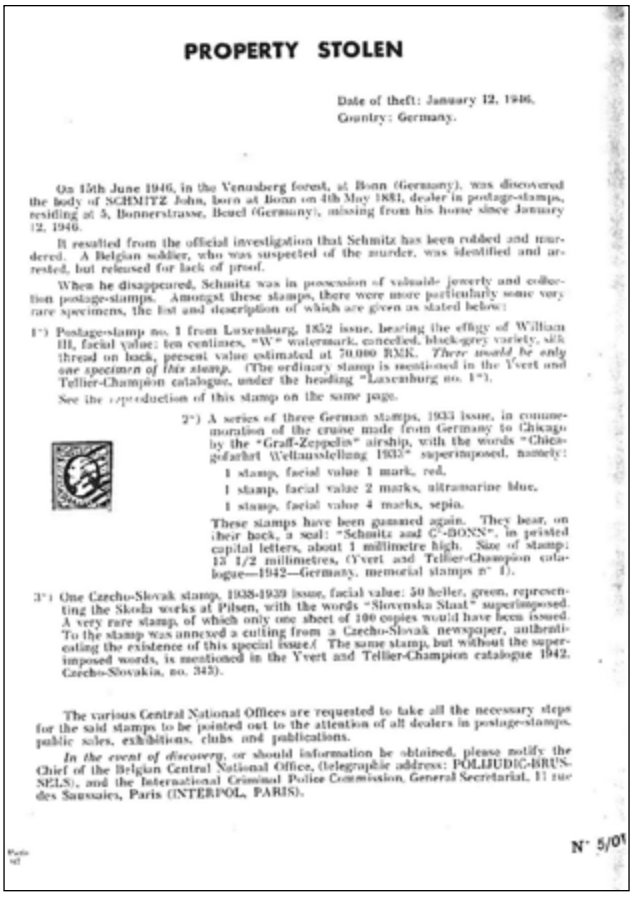

PROPERTY STOLEN

Date of theft: January 12, 1946.
Country: Germany.

On 15th June 1946, in the Venusberg forest, at Bonn (Germany), was discovered the body of SCHMITZ John, born at Bonn on 4th May 1881, dealer in postage-stamps, residing at 5, Bonnerstrasse, Beuel (Germany), missing from his home since January 12, 1946.

It resulted from the official investigation that Schmitz has been robbed and murdered. A Belgian soldier, who was suspected of the murder, was identified and arrested, but released for lack of proof.

When he disappeared, Schmitz was in possession of valuable jewerly and collection postage-stamps. Amongst these stamps, there were more particularly some very rare specimens, the list and description of which are given as stated below:

1°) Postage-stamp no. 1 from Luxemburg, 1852 issue, bearing the effigy of William III, facial value: ten centimes, "W" watermark, cancelled, black-grey variety, silk thread on back, present value estimated at 70.000 RMK. *There would be only one specimen of this stamp.* (The ordinary stamp is mentioned in the Yvert and Tellier-Champion catalogue, under the heading "Luxemburg no. 1").

See the reproduction of this stamp on the same page.

2°) A series of three German stamps, 1933 issue, in commemoration of the cruise made from Germany to Chicago by the "Graff-Zeppelin" airship, with the words "Chicagofahrt Weltausstellung 1933" superimposed, namely:

1 stamp, facial value 1 mark, red,
1 stamp, facial value 2 marks, ultramarine blue,
1 stamp, facial value 4 marks, sepia.

These stamps have been gummed again. They bear, on their back, a seal: "Schmitz and C°-BONN", in printed capital letters, about 1 millimetre high. Size of stamp: 13 1/2 millimetres. (Yvert and Tellier-Champion catalogue—1942—Germany, memorial stamps n° 1).

3°) One Czecho-Slovak stamp, 1938-1939 issue, facial value: 50 heller, green, representing the Skoda works at Pilsen, with the words "Slovenska Staat" superimposed. A very rare stamp, of which only one sheet of 100 copies would have been issued. To the stamp was annexed a cutting from a Czecho-Slovak newspaper, authenticating the existence of this special issue. The same stamp, but without the superimposed words, is mentioned in the Yvert and Tellier-Champion catalogue 1942, Czecho-Slovakia, no. 343).

The various Central National Offices are requested to take all the necessary steps for the said stamps to be pointed out to the attention of all dealers in postage-stamps, public sales, exhibitions, clubs and publications.

In the event of discovery, or should information be obtained, please notify the Chief of the Belgian Central National Office, (telegraphic address: POLIJUDIC-BRUSSELS), and the International Criminal Police Commission, General Secretariat, 11 rue des Saussaies, Paris (INTERPOL, PARIS).

N° 5/01

(النشرة الأولى، 23 كانون الثاني/يناير 1946

ظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

يتلقى الإنتربول كل يوم معلومات من مصادر مختلفة عن الاعتداءات المتعمدة على التراث الثقافي مثل السرقة والسلب والحفريات غير المشروعة والاحتيال. وحجم المشكلة الحقيقي يمكن تقديره ليس إلا؛ لكن من الواضح للإنتربول أن معدل هذه الجريمة المربحة آخذ في الازدياد في جميع أنحاء العالم وأن ما من منطقة في العالم في مأمن منها.

ومما يزيد هذه الظاهرة تعقيدا هو أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية يشمل أنواعا لا يُحصى عددها ومختلفة من حيث الثقافات والفترات والمواد والمناطق والأحجام والرموز، وأن دوافع من يقف وراء الاتجار بها مختلفة.

والاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية، من الأعمال الفنية إلى الأنصاب الثقافية، تغذيه عوامل عديدة، منها ما هو مرتبط بالمسألة في حد ذاتها ألا وهو اتساع سوق الفنون الدولية، والميل إلى استخدام سوق الآثار لغسل الأموال، وازدياد سهولة الوصول إلى المعالم والمواقع الأثرية. ومنها ما هو عام ألا وهو قلة المخاطر التي ينطوي عليها وتوفُّر فرص تحقيق أرباح طائلة منه من جانب شبكات الجريمة المنظمة، والحدود المفتوحة، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد في بعض البلدان.

وتزوير القطع الفنية وحتى القطع الأثرية هو أيضا جريمة معقدة تخلف عواقب على الفن والثقافة والاقتصاد. وفي حين أن دور المزادات العلنية لا تنفك تسعى لمعرفة منشأ القطع المعروضة للبيع، ما برحت أجهزة إنفاذ القانون عموما تقلل من خطورة هذه الجريمة.

وهذه التجارة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية شديدة التنسيق وتقوم على أركان شتى، ولذلك ينبغي للسلطات الوطنية التصدي لها على أن تدعمها قوانين خاصة تضاف إلى صلب التشريعات الدولية.

وهذه الجرائم، بسبب طبيعتها عبر الوطنية، كثيرا ما تطال بلدانا مختلفة بنظم قضائية مختلفة، مما يتيح لأفراد ومجموعات منظمة استغلال الثغرات ومكامن الضعف الموجودة في هذه البلدان.

ومن أبرز الصعوبات التي تعترض أجهزة إنفاذ القانون عدم احتلال هذه الجريمة مكانةً بارزةً في المجال العام قياسا بالجرائم المتصلة بالمخدرات أو الاتجار بالبشر على سبيل المثال.

واتخذ عدد من البلدان والمنظمات خطوات معينة لمكافحة ارتفاع عدد السرقات من المتاحف والكنائس والمواقع الأثرية والممتلكات الخاصة الموجودة لدى هواة جمع القطع الفنية. ولكن وعلى الرغم من هذه الجهود، يجب على المجتمع الدولي والحكومات المضي في تعزيز ما لديهما من أدوات مختلفة لوضع حد لها.

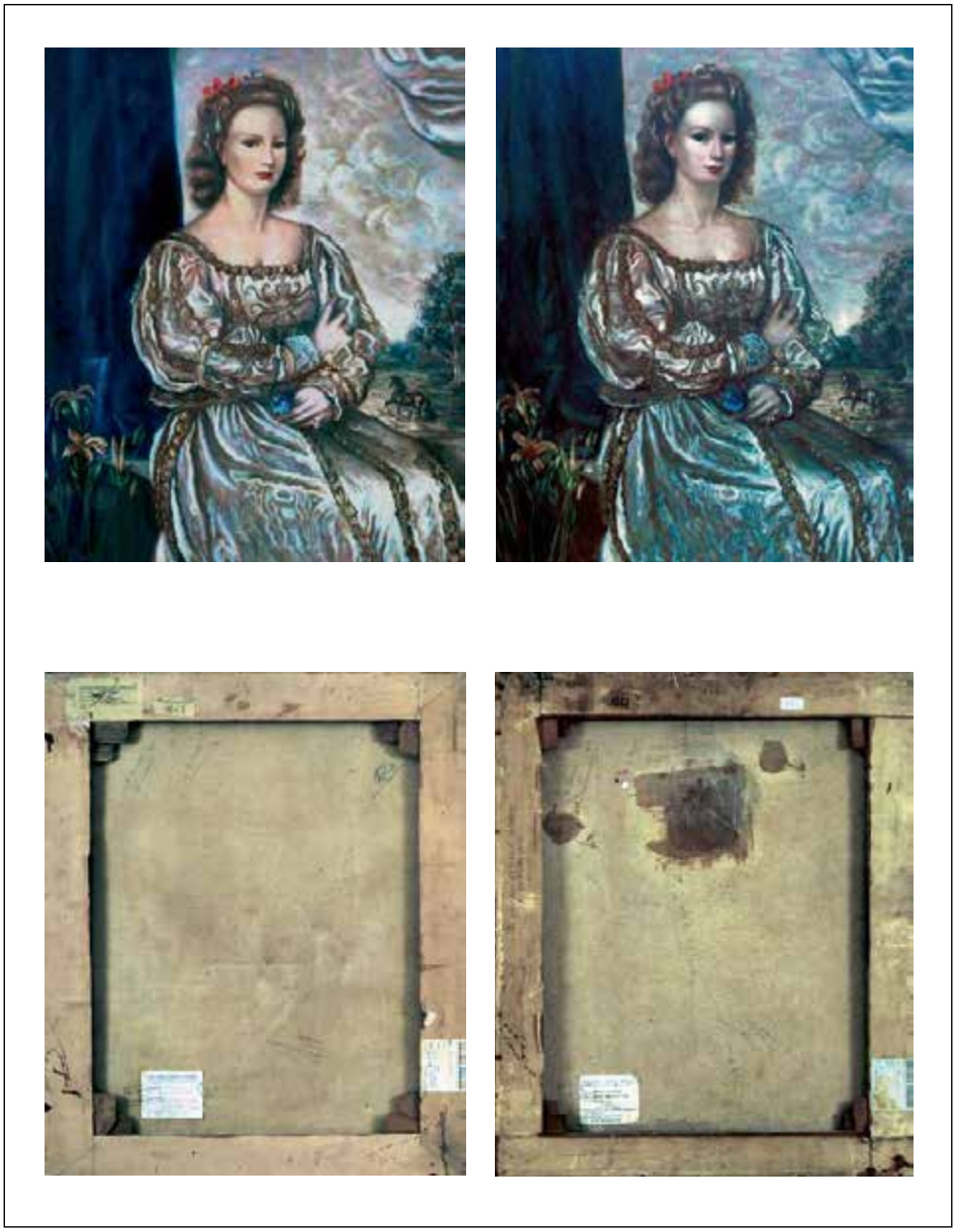

مثال، لوحة فنية مزيفة إلى (اليسار) والأصلية إلى (اليمين) «Ritratto Femminile» بواسطة Giorgio de Chirico.

Copyright: Fondazione Giorgio e Isa de Chirico

تاريخ الجريمة التي تستهدف التراث الثقافي

في عام 1946، ساعد الإنتربول أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم على مكافحة سرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها، وأصدر أول نشرة دولية تتعلق بالقطع الفنية المسروقة المطلوب بشدة العثور عليها.

وكانت إيطاليا أول بلد ينشئ في عام 1969 وحدة متخصصة داخل جهاز الدرك الإيطالي (Carabinieri) لحماية التراث الثقافي.

وفي العام التالي أي عام 1970، اعتمدت اليونسكو «الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة»، التي تقتضي من الدول الأطراف فيها أن تتخذ إجراءات في ثلاثة مجالات رئيسية هي: التدابير الوقائية، والإعادة والاسترداد، والتعاون الدولي.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على ما يلي: «ضمانا لحماية الممتلكات الثقافية من عمليات الاستيراد والتصدير ونقل الملكية بطريقة غير مشروعة، تتعهد الدول بأن تنشئ في أراضيها دائرة وطنية أو أكثر لحماية التراث الثقافي، حيث لا توجد هذه الدائرة، تزوَّد بعدد كاف من الموظفين الأكفاء للقيام بالمهام التالية بصورة فعالة».

وفي عام 1995، اتُخذت خطوة هامة أخرى على الصعيد الدولي تمثلت في إعداد اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة». ونوهت الاتفاقية إلى أهمية دور الشركات الخاصة في مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية، وفرضت على الجهات المشترية واجبا أساسيا ألا وهو توخي «العناية الواجبة» عبر بذل ما يكفي من جهود للتحقق من أي وسائل متاحة لتحديد ما إذا كانت القطعة الأثرية أو الفنية مشروعة.

كذلك الأمر، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة نوهت في عام 2000 إلى أهمية التعاون الدولي الوثيق لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة وذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000). ولهذه الاتفاقية أهمية فائقة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية والتحقيق فيه وملاحقة الضالعين فيه، فضلا عن إعادة الممتلكات الثقافية المسروقة/المهربة إلى موطنها واستردادها.

وفي السياق نفسه، أصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في عام 2015 قرارات لمكافحة هذه الجريمة عبر الوطنية تتسم ثلاثة منها بأهمية خاصة وهي:

قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2199/2015 و2253/2015 – اللذان شكلا خطوة هامة في تاريخ حماية التراث الثقافي، لأنهما أشارا إلى أن الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية هو مصدر تمويل للجماعات الإرهابية. وفي المقابل، يطلب القراران من الدول الأطراف اتخاذ تدابير ملزمة قانونا لمنع «الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية المصدرة بطريقة غير مشروعة وذلك بمساعدة اليونسكو والانتربول وأبرز شركائهما».

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2322/2016 الذي، في جملة أمور، يحث الدول على إقامة تعاون واسع النطاق بين أجهزة إنفاذ القانون والقضاء لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية التي قد تعود بالربح على المجموعات الإرهابية.

لماذا وحدة متخصصة على الصعيد الوطني؟

ردا على ازدياد عدد الاعتداءات التي ينفذها تنظيم داعش ضد التراث الثقافي في سوريا والعراق، أطلقت البعثتان الدائمتان لإيطاليا والأردن، بالاشتراك مع الإنتربول واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة تسمى «حماية التراث الثقافي – ضرورة إنسانية: العمل معا ضد تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار بها من قبل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة».

ويهدف المشروع إلى استحداث أدوات عملية وحلول فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي وتبيان الثغرات في التشريعات الوطنية والدولية من أجل حمايته في جميع أنحاء العالم.

وعقدت أربعة اجتماعات في الفترة من أيلول/سبتمبر 2015 إلى أيلول/سبتمبر 2016 وُضعت في نهايتها قائمة بإجراءات رئيسية يُقترح اتخاذها.

وتمثل أحد هذه الإجراءات في إنشاء وحدات شرطة متخصصة على الصعيد الوطني، حيث لا توجد، تتفرغ لحماية التراث الثقافي عبر التحقيق في حالات الاتجار بالممتلكات الثقافية، مع قاعدة بيانات وطنية موصولة بـ«قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة». وينبغي للحكومات الوطنية أيضا أن تزيد برامج التدريب المخصصة للموظفين وأن تنظم برامج تدريب لموظفي الجمارك الجدد المخصصين حصرا لحماية التراث الثقافي على الحدود.

والخبراء الدوليون المعنيون وافقوا بالإجماع على أن عدم وجود وحدة وطنية متخصصة يحول دون فهم هذه المشكلة المعقدة فهما عميقا ويعيق القدرة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية على نحو فعال. ولا يمكن بناء شبكة الوحدات هذه بدون جهات مرجعية وطنية متفرغة لهذه المسألة.

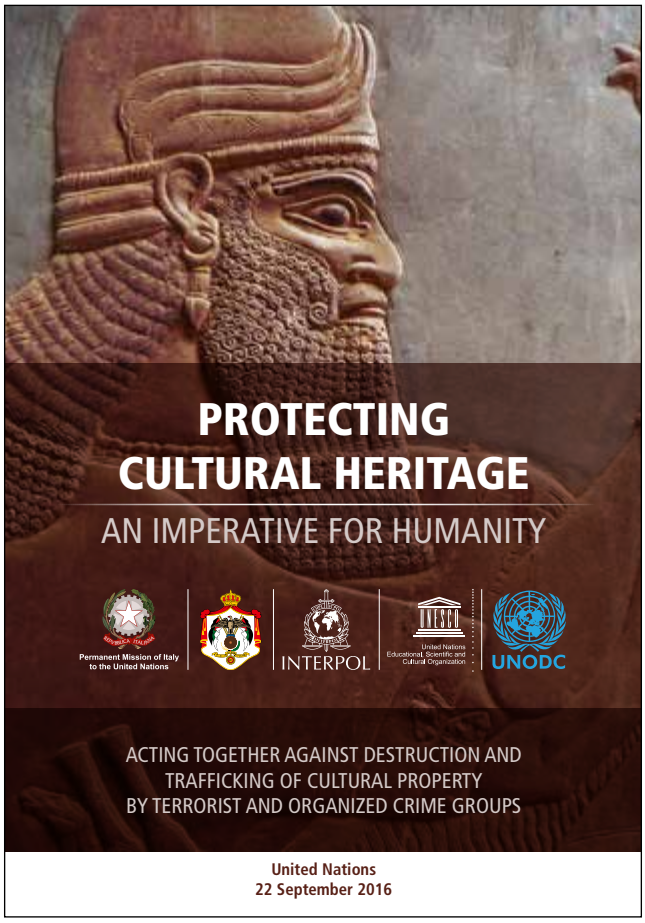

وفي ما يلي فوائد وجود وحدات وطنية متفرغة:

- تحسين التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي بين أجهزة إنفاذ القانون من خلال جمع وتبادل المعلومات عن الشبكات الإجرامية المشتبه في تورطها في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية المسروقة.
- زيادة القدرة على الكشف عن الصلات القائمة بين هذه الشبكات الإجرامية وعن حركة القطع الأثرية والثقافية عبر تتبع مساراتها ووجهاتها وطريقة تهريبها والأنشطة الإجرامية الأخرى ذات الصلة.
- تعزيز فرص التواصل والشراكة بين الشرطة والمسؤولين الحكوميين لتنسيق السياسات والأعمال والعمليات المشتركة. وتكثيف المحادثات والاتصالات غير الرسمية على الصعيد الدولي وبين الإدارات وتوثيق العلاقات بين الموظفين العاملين في الوحدات المتخصصة.
- زيادة القدرة على مكافحة تزوير القطع الفنية؛ وهذه جريمة معقدة لا تقتصر عواقبها على الفن والثقافة، بل يمكن أيضا أن تدر أرباحا هائلة على المجرمين بكلفة قليلة.
- زيادة التعاون للكشف عن تزوير المستندات المتعلقة باستيراد القطع الثقافية وتصديرها ومصدرها وشرائها، وهذه مشكلة تواجهها هيئات الجمارك والجهات المشترية في العالم أجمع.
- زيادة القدرة على منع الاحتيال والتحقيق فيه سواء في الميدان أو على شبكة الإنترنت.
- تحسين مستوى تحليل طريقة عمل المجموعات الإجرامية الضالعة في الجرائم التي تستهدف القطع الفنية وذلك لفهم آليات وأساليب عملها بشكل أفضل.
- المساعدة على وضع سياسات عامة لتوعية القطاع الخاص والعموم: فعلى سبيل المثال، يمكن للوحدات أن توجه المدعين العامين في مجال المعاقبة على ارتكاب هذه الجريمة الخاصة.

إن هذه الجريمة معقدة للغاية ومكافحتها تتطلب مستوى كفاءة لا يمكن أن توفره إلا وحدة متخصصة تضم أفرادا مدربين تدريبا عاليا.

ولا ينبغي اعتبار إنشاء وحدة متخصصة في «الأعمال الفنية» مجرد تطبيق للمعاهدات الدولية أو الاتفاقات الثنائية وتقيّد بها، بل ينبغي أن يكون مشروعا تضطلع به البلدان في جميع أنحاء العالم دفاعا وصونا لتاريخها وتراثها الثقافي وهويتها الثقافية، ولحفظها والمحافظة عليها للأجيال المقبلة لتتأملها وتغذي الروح بها.

إن تاريخ البشرية معرض للخطر في هذه المعركة ضد الاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية وتزويرها في العالم. كل بلد يستطيع وينبغي أن يساهم فيها.

إن تزوير الأعمال الفنية ظاهرة لا تنفك تزداد ويجب عدم التقليل من شأنه. وهو يمكن أن يشمل مجرد نسخ لقطعة فنية يمكن بيعها بسعر عال لقاء كلفة لا تُذكر، والتدخل بلمسة طفيفة في قطعة فنية للقيام زورا بنسبها إلى فنان معروف. وكلا النوعين يمكن أن يستتبعا على دور المزادات العلنية دفع تعويضات ضخمة إذا تبيّن بعد البيع أنهما غير أصليتين.

والقطع الأثرية هي أيضا معرضة للتزوير. فاتضح أن ثلث القطع الأثرية البالغ عددها 16 000 قطعة التي ضُبطت على الحدود التركية اللبنانية في الفترة 2015-2016 كانت مزيفة.

أهمية قواعد البيانات الوطنية

كثيرة هي الأسباب التي تجعل قواعد البيانات الوطنية ضرورية في تعقب الأعمال الفنية المسروقة والكشف عنها.

- يمكن أن تبقى القطع المسروقة أو المفقودة خارج السوق لفترة زمنية لا يمكن التنبؤ بها، غالبا ما تكون سنوات، قبل أن تعود إلى الظهور للبيع في السوق المشروعة أو السوق السوداء. وغالبا ما يلجأ المجرمون المحترفون إلى إبعاد القطع المسروقة عن الأنظار على أمل أن تنساها السلطات أو أن تضعف همتها في البحث عنها مقارنة بهمتها فور اختفائها – إلا إذا كانت معروفة جيدا.
- يمكن أيضا لشخص يهوى جمع القطع الفنية أن يشتري على الفور عملا فنيا بعد سرقته، ولكن يمكن أن تظهر هذه القطعة الفنية من جديد في السوق بعد فترة طويلة وذلك لأسباب عديدة (الوفاة، مشاكل مع القضاء، محاولة البيع).
- يجوز أن يقوم المجرمون أيضا بتقسيم وتقطيع لوحة واحدة إلى عدة أعمال فنية أصغر لتجنب التحقيق والكشف عن اللوحة المسروقة.
- ومن أبرز الصعوبات التي يتم اعتراضها عند العمل في إطار دولي هي تعدد واختلاف الطرائق المستخدمة لتسجيل السرقات والجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية بتعدد واختلاف البلدان المعنية.

ومعظم أجهزة إنفاذ القانون في العالم تُدرج الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية والأعمال الفنية المسروقة كجانب من قاعدة بيانات للممتلكات المسروقة أوسع نطاقا وأعمّ، لا من قاعدة بيانات صُممت خصيصا لتصنيف الأعمال الفنية. وهذا يجعل من الصعب على الجهات المشترية المحتملة تطبيق مبدأ العناية الواجبة.

ولهذا السبب، يشجع الإنتربول البلدان على إنشاء قاعدة بيانات وطنية مخصصة للأعمال الفنية تديرها وحدة إنفاذ للقانون متخصصة تضم موظفين مدربين تدريبا عاليا، وعلى وصل قاعدة البيانات هذه بقاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة.

وبذا، يمكن إنشاء شبكة عالمية أقوى وتصبح البلدان أشد قدرة على تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي.

تجارب البلدان:
وحدات متخصصة داخل هيكليات مختلفة

يلزم دمج الوحدة المتخصصة في الهيكليات الوطنية وفقا لولايتها القضائية بحيث يتسنى لها العمل بأقصى قدر ممكن من الفعالية، ويختلف هذا الأمر باختلاف البلد. وتُعرض أدناه تجارب ثلاثة بلدان لديها وحدات متخصصة مدمجة في هيكليات مختلفة.

إن الوحدة المتخصصة في إيطاليا تشكل جزءا من جهاز الدرك الإيطالي، وهي توفر المعلومات البيانات والمعلومات الاستخبارية للمكتب المركزي الوطني في روما، في حين أن الوحدة المتخصصة في الأرجنتين دُمجت مباشرة في للمكتب المركزي الوطني في بوينس آيرس، وفي الولايات المتحدة، تعمل وحدة مكافحة الجريمة التي تستهدف الأعمال الفنية على المستوى الفدرالي.

دراسة حالة – إيطاليا

الوحدة الإيطالية المتخصصة: CARABINIERI
(مقر حماية التراث الثقافي في جهاز الدرك الإيطالي)

التاريخ والهيكلية

أنشئ مقر حماية التراث الثقافي التابع لجهاز الدرك الإيطالي في عام 1969، وحُدد دوره رسميا في عام 1992 بموجب مرسوم وزاري وتمت بلورته بموجب مرسوم رئاسي في عام 2001. وهو، شأنه شأن جميع فروع جهاز الدرك الإيطالي، يؤدي دورا مزدوجا فهو يقوم مقام هيئة شرطية وهيئة عسكرية. وبسبب اختصاصاته المحددة، يؤدي أيضا دور المجلس الاستشاري لوزارة الثقافة.

وثمة تشريعات وطنية محددة تعتبر مقر حماية التراث الثقافي الجهة التنسيقية التي تتعامل مع أجهزة إنفاذ القانون الإيطالية والأجنبية على حد سواء والمؤسسات الدولية. وهو يعمل في البلد كله بالتنسيق مع سائر الفروع الموجودة على أراضي البلد والفروع الخاصة التابعة لفيلق جهاز الدرك الإيطالي، وقوات الشرطة الأخرى، والمكاتب التابعة لوزارة أنشطة التراث الثقافي والسياحة (MiBACT).

ويتألف المقر المذكور من مكتب مركزي يضم ثلاثة أقسام (الآثار والآثار القديمة العهد والفن الحديث والتقليد) و15 وحدة في المناطق تسمى Nuclei تتولى مهام في هذه المناطق وبين المناطق، بالإضافة إلى وحدة فرعية في صقلية.

وعلى الصعيد الدولي، يؤدي المقر دور جهة الارتباط للإنتربول ويوروبول، ويقدم دعما في مجالات متخصصة إلى عمليات حفظ السلام، على غرار ما فعله في العراق في الفترة من 2003 إلى 2006. وهو يوفر أيضا التدريب لأفراد الشرطة وموظفي الجمارك في بلدان أخرى بناء على طلبها وذلك في مجالات استرجاع القطع الأثرية الوطنية الموجودة في المتاحف وضمن المجموعات الخاصة في الخارج.

الأنشطة

- إجراء تحقيقات خاصة للكشف عن مرتكبي الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي – السرقة، استلام الممتلكات المسروقة، التنقيب عن الآثار بدون ترخيص، التقليد والتزوير – واستعادة الممتلكات التي أُخرجت من مكانها بشكل غير قانوني؛
- مراقبة المواقع الأثرية البرية والبحرية والمناطق التي تتميز بطبيعة خلابة ومواقع التراث العالمي التي حددتها اليونسكو، وذلك بالاستعانة بالطائرات والشرطة الخيالة وزوارق الدوريات والغواصين.
- مراقبة الأنشطة التجارية والمعارض/الأسواق التي تتم فيها عمليات بيع وشراء الممتلكات الثقافية؛
- التحقق من التدابير الأمنية في المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات؛
- التحقق من كتيّبات موجودات دور المزادات العلنية ومواقع التجارة الإلكترونية؛
- إدارة قاعدة بيانات الممتلكات الثقافية التي أُخرجت من موطنها بصورة غير قانونية؛
- إسداء المشورة المتخصصة لوزارة أنشطة التراث الثقافي والسياحة، وبالتالي لمكاتبها الموجودة في المركز والأطراف؛
- المشاركة في أعمال الوحدات الوطنية والدولية المعنية بمعالجة الأزمات لضمان سلامة وانتشال الأعمال الفنية والممتلكات الثقافية في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية.

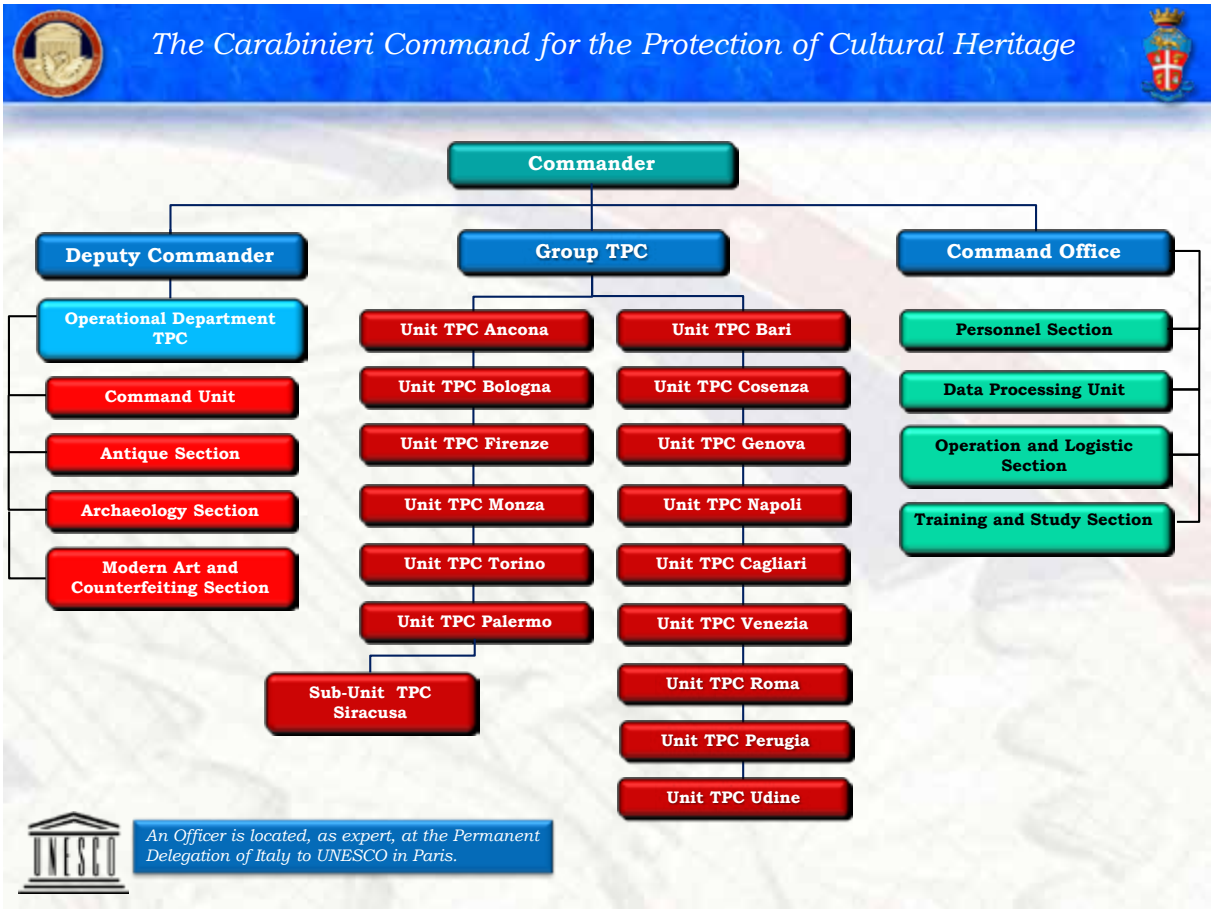

قاعدة البيانات

منذ ثمانينيات القرن الماضي ومقر حماية التراث الثقافي يستند إلى أداة هامة لإجراء تحقيقاته ألا وهي «قاعدة القطع الأثرية الثقافية التي أُخرجت بصورة غير مشروعة» التي تتضمن معلومات عن القطع الأثرية اللازم العثور عليها، سواء أكانت إيطالية أم أجنبية المنشأ، وعن الجرائم ذات الصلة بهذه القطع.

وتشمل قاعدة البيانات سجلات بما قدره 976 176 حالة غير قانونية متعلقة بالآثار ونحو 6.2 مليون قطعة أثرية وأكثر من 220 615 صورة.

فريق العمل Unite4Heritage

أنشأت وزارة التراث الثقافي مؤخرا، بالتعاون مع مقر حماية التراث الثقافي، فريق عمل جاهزا للتحرك في مهلة قصيرة وقادرا على العمل في ظروف فائقة الصعوبة. وهو يضم 30 فردا من جهاز الدرك الإيطالي و30 موظفا من الوزارة، منهم قائد الفريق والفريق المعني بقاعدة البيانات وفريق التدخل وفريق الدعم والتدريب.

ويتم إيفاد فريق العمل في ثلاث حالات هي: الكوارث الطبيعية وبعثات حفظ السلام وما قبل الصراع أو بعده. وإيفاده إلى الخارج مرهون باتفاق تقني مع اليونسكو.

والمرة الأولى التي أُوفد فيها فريق العمل كانت إلى وسط إيطاليا بعد الزلازل التي ضربت المنطقة في عام 2016 لإنقاذ جميع القطع الثقافية المنقولة وتصنيفها وخزنها بأمان لمنع تضررها أو اختفائها. وتمكن فريق العمل من إخراج أكثر من 9 000 قطعة أثرية من تحت الأنقاض.

حالة تكللت بالنجاح - عملية GEMINI

في أيار/ مايو 2016، عثرت الشرطة الأوكرانية في أوديسا على 17 قطعة فنية كانت قد سرقت من متحف كاستلفيتشيو في فيرونا (إيطاليا) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وأدت تحقيقات إضافية إلى اعتقال أفراد العصابة الذين سرقوها. وجاء اعتقالهم ثمرةً لستة أشهر من التحقيقات التي أجرتها قوات الشرطة في إيطاليا وأوكرانيا ومولدوفا بدعم من الإنتربول الذي سجل اللوحات في قاعدة بياناته للأعمال الفنية المسروقة، ونشر ست لوحات منها في شكل ملصق خاص.

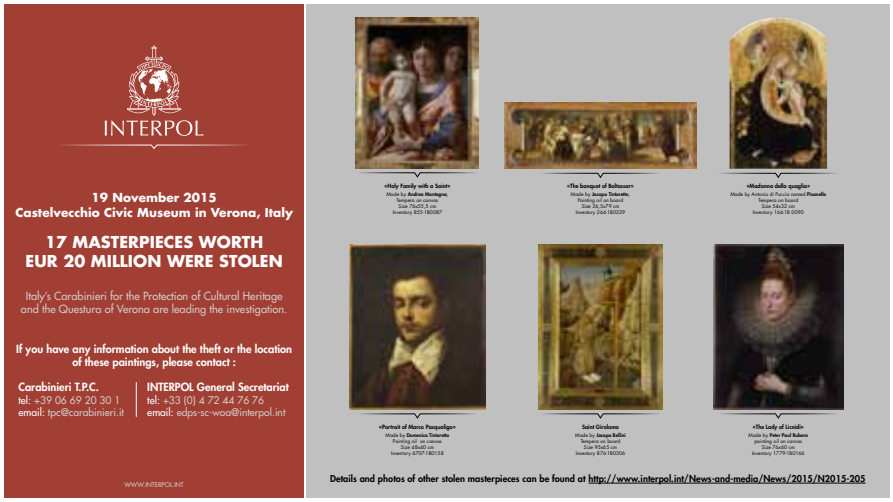

جهاز الدرك الإيطالي Carabinieri ينقذ أعمال فنية من الكنيسة التي دمرت نتيجة الزلازل

دراسة حالة - الأرجنتين

المركز الوطني لحماية التراث الثقافي

التاريخ والهيكلية

عُدل الدستور الوطني في عام 1994 لتضمينه قوانين لحماية التراث الثقافي في الأرجنتين، ولكن الشرطة الاتحادية الأرجنتينية لم تنشئ مركزا وطنيا لحماية التراث الثقافي إلا في عام 2002.

وتمكن القسم من حل قضايا معقدة عديدة، فجرَت اعتقالات وصودرت قطع مسروقة وأُعيدت أخرى إلى أصحابها الشرعيين. وقام موظفون فيه بالتوعية بهذه المشكلة من خلال تنظيم أنشطة تدريبية واجتماعات لأفرقة عاملة وندوات والمشاركة فيها.

وفي ضوء ذلك، رُفع مستوى القسم في عام 2015 ليصبح إدارة حماية التراث الثقافي التي تضم شعبة حماية الممتلكات الثقافية وقسم التحقيق في الجرائم الثقافية.

الهيكلة الميدانية

قاعدة البيانات الوطنية للممتلكات الثقافية المسروقة

وضعت الشرطة الاتحادية الأرجنتينية، بالتعاون مع وزارة الثقافة الوطنية والمجلس الدولي للمتاحف، قاعدة بيانات وطنية للممتلكات الثقافية المسروقة. وهي تتضمن حاليا بيانات عن أكثر من 500 4 قطعة.

ولقاعدة البيانات سمة خاصة بها ألا وهي أنها مصدر بيانات تفاعلي متاح للعموم إذ في وسع أي شخص الاطلاع عليها من خلال الموقع www.interpol.gov.ar، باختيار العنوان «Protección del Patrimonio Cultural» (حماية التراث الثقافي).

الأنشطة

تمكنت الشرطة المتخصصة الأرجنتينية حتى الآن من استعادة أكثر من 800 10 قطعة ثقافية، منها نحو 288 4 قطعة فنية و865 4 قطعة أثرية و271 1 قطعة باليونتولوجية، أعيدت إلى أصحابها الشرعيين. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد أربعة أطنان من الأحفوريات إلى أوطانها لتصبح أضخم كمية من الأحفوريات تعاد إلى موطنها في العالم.

قضية تكللت بالنجاح

استعادة 5 لوحات سُرقت من صالة عرض فنية

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، اتصلت السلطات القضائية بإدارة حماية التراث الثقافي للتحقيق في عملية سطو بالسلاح استهدفت صالة عرض فنية تدعى Rubbers موجودة في حي ريكوليتا في بوينس آيرس.

واحتجز الجاني، وهو شاب يافع، أحد العاملين في الصالة تحت تهديد السلاح قبل سرقة خمس لوحات للفنان الأرجنتيني الشهير لويس فيليبي نو كانت معروضة للبيع.

وطلبت الشرطة التابعة لهذه الإدارة من السلطات القضائية أن تصدر فورا وثيقة تطلب البحث عن هذه اللوحات داخل البلد وخارجه وضبطها لمنع بيعها أو تصديرها بصورة غير مشروعة، ومن ثم طلبت من الأمانة العامة للإنتربول أن تنشر صورا لها وتطلب العثور عليها وأن تدرجها في قاعدة البيانات الوطنية.

وتمكن المحققون من التعرف على المشتبه فيه من خلال معاينة لقطات فيديو من الصالة وتحليل أرقام الهواتف التي استخدمت في المكالمات. عُثر على اللوحات الخمس في شاحنة عائدة لشريك للمشتبه فيه ملفوفة بالبلاستيك. بعد إجراء التحقق اللازم ضمانا للتقيّد بالأحكام القانونية، أعيدت إلى مالكها الشرعي.

DFA
NTERPOL

دراسة حالة: الولايات المتحدة الأمريكية

فريق مكافحة جريمة استهداف الأعمال الفنية التابع لمكتب التحقيقات الفدرالي والملف الوطني للأعمال الفنية المسروقة

التاريخ والهيكلية

شكل مكتب التحقيقات الفدرالي في عام 2004 فريق تدخل سريع ليُعنى بمكافحة الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية وذلك في أعقاب نهب المتحف الوطني العراقي في بغداد. وهذا الفريق الذي بدأ بثمانية أعضاء أضحى يضم 22 فردا متخصصا، كل واحد منهم مسؤول عن معالجة قضايا الجرائم التي تستهدف الأعمال والممتلكات الثقافية في منطقة جغرافية معيَّنة له.

وعدة أعضاء في الفريق متفرغون للتحقيق في الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية، ويشارك معظم أعضاء الفريق في أداء مهام إضافية فهم يتولون التحقيق في الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية فضلا عن القضايا المسندة إليهم عادة.

وتدير البرنامج شعبة التحقيقات الجنائية في مقر مكتب التحقيقات الفدرالي في واشنطن العاصمة. ويتولى موظف متفرغ الإشراف على البرنامج وثمة خبير في هذا المجال يؤازر الفريق من خلال التحليل والتدريب ويدير الملف الوطني للأعمال الفنية المسروقة. وتوفر وزارة العدل الدعم في مجال الملاحقات وذلك من خلال مكتب حقوق الإنسان والادعاء الخاص. وتوفر وزارة العدل أيضا التدريب عبر الإنترنت على كيفية معالجة قضايا الممتلكات الثقافية.

الأنشطة

في ما يلي المسؤوليات المسندة إلى الفريق:

- إجراء تحقيقات في الجرائم التي تستهدف الممتلكات الثقافية في المجال المسؤولةُ عنه مكاتبُهم الميدانية؛
- توفير الإرشادات للمحققين في المكاتب الميدانية الأخرى؛
- العمل مع المؤسسات وهواة جمع الأعمال الفنية والأكاديميين المحليين؛
- أداء دور صلة الوصل مع أجهزة إنفاذ القانون الحكومية والمحلية الأخرى؛
- المشاركة في التدريب على المستويين الوطني والدولي.

وعثر هذا الفريق منذ إنشائه على أكثر من 850 14 قطعة فنية تتجاوز قيمتها 165 مليون دولار أمريكي.

وهو يسهّل التواصل والتنسيق في سياق التحقيقات المتعلقة بالممتلكات الثقافية على الصعيدين الوطني والدولي. وقام الفريق بتدريب عملاء سريين وخبير متخصص في علم الأنثروبولوجيا البيولوجية ومحققين من ذوي الخبرات لسنوات عديدة في مجال التحقيقات المتعلقة بالملكية الثقافية.

قاعدة البيانات

إن مكتب التحقيقات الفدرالي هو المسؤول عن الملف الوطني للأعمال الفنية المسروقة (NSAF) الذي هو كناية عن قاعدة بيانات عن الممتلكات الثقافية المسروقة في الولايات المتحدة والخارج. وقاعدة البيانات هذه، التي أنشئت في عام 1979، طُورت ووُسع نطاقها في عام 1998 لتضمينها معلومات عن التحقيقات، بما في ذلك طريقة العمل ومعلومات عن الملاحقات وأوصاف المشتبه فيهم مع صور للمسروقات.

وتستخدم قاعدة البيانات هذه أجهزةُ إنفاذ القانون المحلية وتلك التابعة للولايات والفدرالية للإبلاغ عن الممتلكات الثقافية المسروقة ومعرفة القطع والمصنوعات الفنية التي عُثر عليها. وعُثر منذ إنشائها على أكثر من 600 قطعة مسروقة، وعدد القطع التي لا تزال واردة فيها يتجاوز 000 8 قطعة. وفي عام 2011، فُتحت قاعدة البيانات "NSAF" أمام العموم عبر الموقع الإلكتروني FBI.gov، مما أثمر عن ارتفاع هام في القطع الفنية التي استعيدت.

قضية تكللت بالنجاح:

ساعد فريق مكافحة الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية في استعادة لوحة "أوداليسك في السروال الأحمر" (Odalisque in Red Pants) التي رسمها هنري ماتيس وكانت قد سرقت من متحف كراكاس للفن الحديث في فنزويلا في عام 2002.

وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2011 وتموز/يوليو 2012، انتحل أعضاء من فريق مكافحة الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية صفة مشترين والتقوا بيدرو ماركويلو الذي وافق على بيعهم اللوحة المسروقة بما قدره 740 000 دولار أمريكي وعلى نقلها إلى الولايات المتحدة من المكسيك حيث يتم تخزينها.

وألقي القبض على ماركويلو وعلى شريكته ماريا أورنيلاس التي تولت نقل اللوحة، وذلك عند تسلم هذه اللوحة في تموز/ يوليو 2012، وأُودعا السجن بعد اعترافهما بالتهمة في العام نفسه.

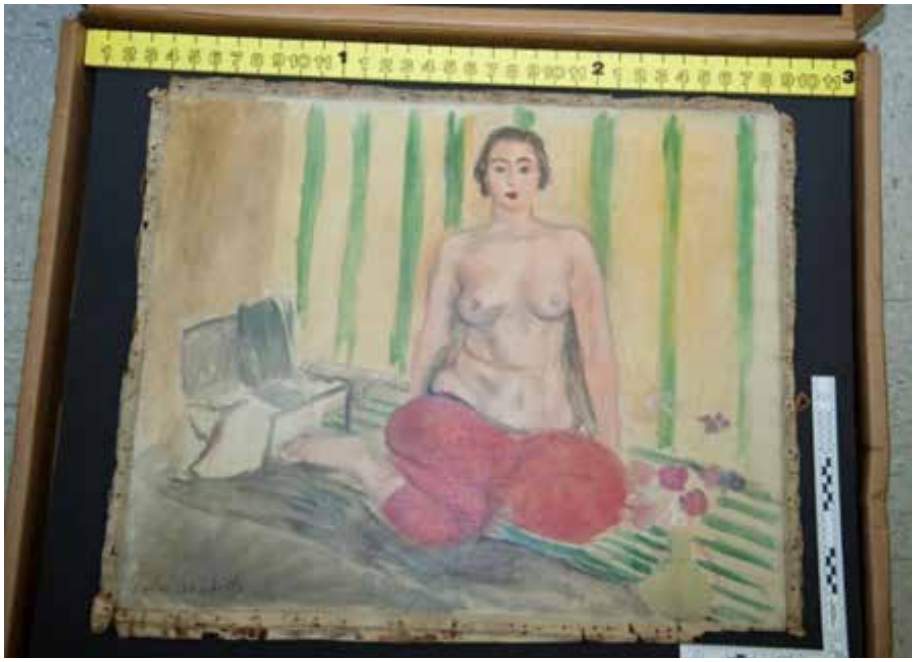

لوحة لـ Paracas كانت قد سرقت من المتحف الوطني للآثار والأنثروبولوجي والتاريخ في ليما (البيرو)
قد اكتشفت بواسطة فريق مكافحة الجرائم الفنية واعيدت الى البيرو عام 2013 .

ty·art
PCKED

إمكانات الإنتربول في مجال دعم الوحدات المتخصصة في مكافحة الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية

الأدوات والخدمات العالمية

يوفر الإنتربول عددا من الأدوات التي تيسر التبادل العالمي للمعلومات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية التي تطال الأعمال الفنية، ولأوصاف الأعمال الفنية والمجرمين الضالعين في الجريمة.

ويقوم الإنتربول مقام المستودع المركزي لهذه المعلومات، فهو يوفر التحليلات لتبيان الاتجاهات الجديدة في سرقات الأعمال الفنية مثل انتشار الأعمال المقلدة أو المزيفة أو المزورة، أو استخدام الإنترنت لبيع أعمال فنية ذات خلفية مشكوك فيها.

قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة

إن قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة، التي أنشئت في عام 1995، هي أهم أداة على الصعيد الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وهي تشكل مخزنا مركزيا للبيانات التي تجمعها أجهزة إنفاذ القانون الوطنية وتعممها على الصعيد العالمي.

وتتضمن قاعدة البيانات معلومات عن أكثر من 50 000 قطعة فنية وردت من 134 بلدا، ويجري تقصيها نحو 60 000 مرة سنويا. ويُستخدم معيار Object ID الدولي لوصف الممتلكات الثقافية بمفردات بسيطة غير تقنية يمكن أن يفهمها المتخصصون وغير المتخصصين على حد سواء.

غير أن أحد أهم جوانب مكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي هو تعهد البلدان باستخدام قاعدة البيانات على الدوام لتسجيل البيانات فيها وحذفها منها، والبحث عن معلومات عن ممتلكات ثقافية، وثمة مجال للتحسين في هذا المجال. فاعتبارا من عام 2018، أصبح في وسع الموظفين المتخصصين القيام مباشرة بتسجيل وتعديل وحذف بيانات متصلة بقضايا تُعالج في بلدانهم – الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في تبسيط عملية تعميم المعلومات على الصعيد العالمي. وتصبح قاعدة البيانات أكثر جدوى أيضا إذا استحدثت الحكومات قواعد بيانات موصولة بالإنتربول.

مشروع PSYCHE (مختصر لـ Protection System for Cultural Heritage)
(منظومة حماية التراث الثقافي)

كان الهدف من مشروع PSYCHE، الذي أُنجز في عام 2018، هو تحديث قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة لتصبح أكثر فائدة للبلدان الأعضاء وفي الوقت نفسه زيادة حجم المعلومات عن الأعمال المسروقة.

وقبل هذا المشروع، كانت الأمانة العامة تقوم بتحديث قاعدة البيانات يدويا في ضوء المعلومات التي ترسلها البلدان الأعضاء؛ وكانت برمجية مخصصة لتصنيف البيانات تضيف العمل الفني (الأعمال الفنية) إلى قاعدة البيانات بعد التحقق من استيفاء الصورة وأوصاف الأعمال الفنية الحدَّ الأدنى من الشروط المطلوبة.

وبعد التغيير الجذري الذي أُجري على آلية تسجيل المعلومات، أصبحت النسخة الجديدة لقاعدة البيانات تسمح بتعميم المعلومات المتعلقة بالأعمال الفنية المسروقة في العالم أجمع بشكل أسرع. وفي إطار مشروع PSYCHE، جرى تحسين قاعدة البيانات من الناحية التقنية ليتسنى للبلدان الأعضاء، وعلى نحو مستقل، تسجيل وتعديل وحذف المعلومات المتعلقة بالأعمال الفنية المسروقة، وإجراء تقصيات أكثر دقة من خلال برمجية البحث عن الصور.

وبزيادة تبادل المعلومات عن الأعمال الفنية المسروقة بين البلدان الأعضاء، تسهّل الصيغة المحدّثة لقاعدة البيانات تقصي الممتلكات الثقافية المسروقة وتعزز فرصة العثور على الأعمال المسروقة.

وحظي مشروع PSYCHE بتمويل من 15 بلدا أوروبيا وأشرفت عليه وحدة حماية التراث الثقافي التابعة لجهاز الدرك الإيطالي عن طريق المكتب المركزي الوطني في روما.

التنبيهات العامة

يمكن استخدام موقع الإنتربول الإلكتروني لإطلاق نداء عام للمساعدة على تحديد مكان بعض الأعمال الفنية المسروقة أو جمع معلومات عنها.

الأعمال الفنية التي لم يطالَب بها

ترد على موقع الإنتربول الإلكتروني قائمة الأعمال الفنية المجهولة الملكية التي تضبطها الشرطة للمساعدة في العثور على أصحابها الشرعيين.

المؤتمرات

يمكن تنظيم مؤتمرات دولية وإقليمية لجمع خبراء في الميدان. وتوفر هذه الاجتماعات فرصة قيّمة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات وتوحيد القوى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

الملصقات

ينشر الإنتربول في شهري حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر من كل عام ملصقا يُظهر الأعمال الفنية الستة المطلوب العثور عليها أكثر من غيرها ويشير إلى نوعها أو عمرها أو بلد المنشأ، بغية توعية العموم بأبعاد الجرائم التي تستهدف الممتلكات الثقافية.

ويمكن إعداد ملصقات خاصة لتسليط الضوء على سرقة محددة، مثل عملية السلب الهائلة التي تعرض لها متحف الموصل في العراق ومدفن أرطبان في سوريا، حيث سُرقت بين عامي 2014 و2015 آثار ثقافية لا تقدَّر بثمن بالنسبة للتراث العالمي.

وأول ملصق صدر في عام 1972. وأهمية دور الملصقات تجسدت في التوصل إلى العثور على نسبة 20 في المائة من القطع الأثرية الـ 300 التي عُرضت على ملصقات منذ عام 1995.

ملصق خاص – متحف الموصل، العراق

ملصق خاص – مدفن أرطبان، سوريا

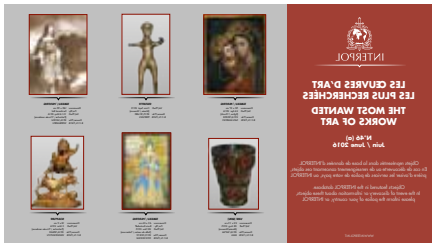

ملصقات نصف سنوية تُظهر الأعمال الفنية المطلوب العثور عليها أكثر من غيرها عام 2016

THE 12 MOST WANTED WORKS OF ART

Juin
June 1972

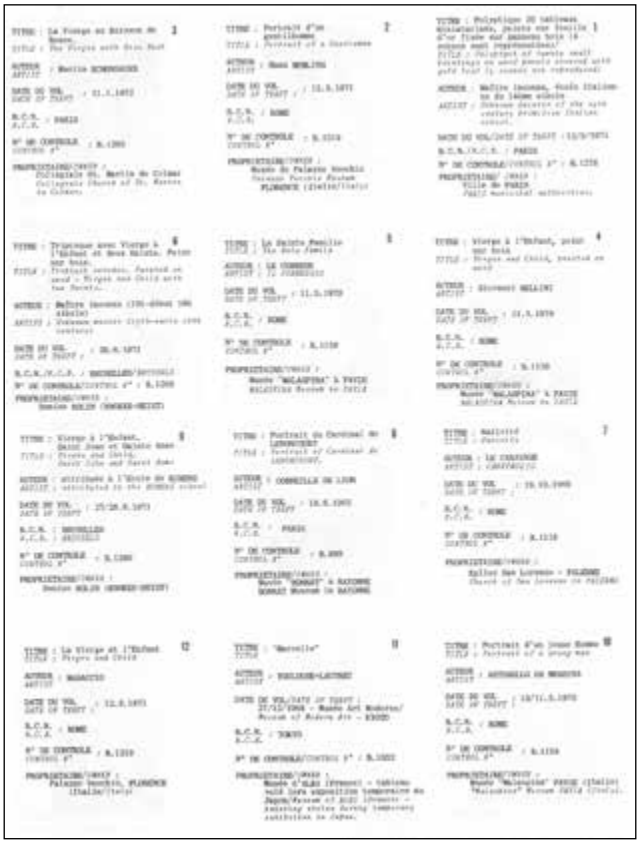

(أول ملصق – حزيران/يونيه 1972)

دعم البلدان الأعضاء

يقدم الإنتربول دعما محدد الأهداف إلى بلدانه الأعضاء لمساعدتها في حماية تراثها الثقافي. ويمكن للإنتربول إيفاد بعثات تقييم إلى البلدان التي تعاني من أوضاع خطيرة أو من كوارث طبيعية لبحث الحالة السائدة فيها وتوفير خبراته، على غرار ما قام به في العراق في عام 2003 وفي مصر في عام 2011. ويمكن أن يشمل ذلك مساعدة البلدان على إعداد قوائم بممتلكاتها الثقافية استنادا إلى صور واستحداث رمز «Object ID» لأغراض إنشاء قاعدة بيانات الأعمال الفنية.

فريق الخبراء

يتم سنويا تشكيل فريق خبراء متعدد التخصصات معني بالممتلكات الثقافية المسروقة لتقديم توصيات بغية منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وهو يعمل كهيئة استشارية للمنظمة.

النشرات البنفسجية

يصدر الإنتربول نشرات بنفسجية لجميع البلدان الأعضاء للتحذير من أساليب العمل والأشياء وطرق الإخفاء التي يستخدمها المجرمون، وطلب معلومات عن الجرائم للمساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية. ويمكن استخدامها تحديدا بشأن الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية والتراث الثقافي.

Requesting country:

Date of publication:

INTERPOL

PURPLE NOTICE

MODUS OPERANDI

Type(s) of offence:

Date of last known offence:

Place of offence:

Country of offence:

Circumstances of offence:

عملية PANDORA

التحرك الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

نُفذت عملية PANDORA في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وشارك فيها 18 جهازا وطنيا من أجهزة إنفاذ القانون والإنتربول ويوروبول ومنظمة الجمارك العالمية واليونسكو.

وركزت هذه العملية على مسائل تدمير الممتلكات الثقافات (المغمورة بالمياه والموجودة على اليابسة) والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية (مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي تدور فيها صراعات) والسرقة الثقافية وذلك لمعرفة المزيد عن الجماعات الإجرامية الضالعة في هذا المجال وتبيان الصلات المحتمل وجودها بين الجماعات الإجرامية ومجالات إجرامية أخرى.

وقام أفراد الشرطة بالتحقق من 588 48 شخصا و 340 29 سيارة و50 سفينة، وذلك في إطار إجراءات نُفذت بالتنسيق مع جهات أخرى مثل الجمارك ووزارات الثقافة والكنيسة.

وأثمرت العملية عن ضبط 561 3 قطعة شملت أعمالا فنية وممتلكات ثقافية: كان نصفها تقريبا من القطع الأثرية. واعتقلت الشرطة 75 شخصا وفتحت 92 تحقيقا جديدا.

مئات القطع النقدية التي تم ضبطها

الشراكات

يستحيل الكشف عن الاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية أو منعه بدون التعاون الوثيق بين أجهزة إنفاذ القانون والجمارك وقطاع الفنون في جميع أنحاء العالم.

ويواصل الإنتربول التعاون بشكل مباشر مع منظمات وهيئات دولية أخرى تشمل اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف ومنظمة الجمارك العالمية والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها ويوروبول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويعمل الإنتربول مع شركائه لعقد دورات تدريبية ومؤتمرات وحلقات عمل مشتركة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وما يجمعه شركاء الإنتربول - وخاصة اليونسكو - من بيانات بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة إما يضاف إلى قاعدة بيانات الإنتربول و/ أو يرسَل إلى البلدان الأعضاء، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة مثل قوائم الخبراء المتخصصين في الشؤون الثقافية أو الممتلكات المعرضة للخطر.

الخلاصة

تُعرض في هذه الوثيقة الإيجابيات التي ينطوي عليها وجود وحدات وطنية متخصصة، ولكن هناك إيجابيات أخرى ترد أدناه.

سيكون في وسع الوحدة المتخصصة إسداء المشورة لهيئات إنفاذ القانون الوطنية الأخرى (منها الجمارك، على سبيل المثال)، أو المتخصصين في الأعمال الفنية مثل دور المزادات العلنية وصالات العرض الفنية والمتاحف. وهذا أمر يعزز الشبكة الوطنية والدولية.

وتحتاج البلدان إلى إطار قانوني صلب لحماية التراث الثقافي. ويمكن لفريق متفرغ أن يساعد البلد على الوفاء بما عليه من واجبات بمقتضى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالممتلكات الثقافية، وأن يساعد السلطات التشريعية في وضع قوانين وطنية.

والتوعية بهذه الجرائم أمر لا بد منه لمكافحتها؛ وحملات التوعية هذه ينبغي أن تشمل المتاحف ودور المزادات العلنية والسلطات القضائية والعموم (أصحاب الأعمال الفنية والممتلكات الثقافية المحتملين). وتمثل المؤتمرات وحلقات العمل وسيلة فاعلة للتواصل وتوفير المعلومات عن هذه الجرائم – سواء كانت الجهات المعنية جهات منظمة أو جهات مشاركة.

وتشجَّع البلدان على إنشاء قاعدة بيانات وطنية عن الأعمال الفنية المسروقة ووصلها بقاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة لتعزيز النتائج المرجوة منها.

والوحدة المتخصصة الوطنية، فضلا عن حمايتها التراث الثقافي الوطني، تعكس أيضا شعور الاحترام إزاء البلدان الأخرى التي تمتلكها وذلك بإقامة علاقة متبادلة.

وأخيرا، الوحدة المتخصصة الوطنية تساعد على صون الماضي والتمتع الحاضر وحماية المستقبل. حماية التراث الثقافي لن تنتظر!

للمزيد من المعلومات عن الدعم الممكن توفيره لتشكيل وحدة متخصصة وطنية أو للاستفسار عن أي مسألة تتصل بالجرائم التي تستهدف الممتلكات الثقافية، يُرجى الاتصال بـ Works of Art Unit التابعة للأمانة العامة للإنتربول.
عنوان البريد الإلكتروني: woa@interpol.int

رقم الهاتف: 472447676 (0) 33+

التذييل:

قائمة أبرز الوثائق المتعلقة بحماية التراث الثقافي

المعاهدات والإعلانات

- اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954 ولوائح تنفيذها؛
- البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954
- اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة لعام 1970
- اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972
- اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة لعام 1995
- البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية لعام 2000
- اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001
- اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003
- اتفاقية اليونسكو لحماية توع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها لعام 2005
- الإعلان العالمي للتنوع الثقافي لعام 2001 وخطة العمل المتعلقة بتطبيقه اللذان اعتمدهما المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين
- إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي لعام 2003
- إعلان بون بشأن التراث الثقافي لعام 2015، الدورة التاسعة والثلاثون للجنة التراث العالمي لليونسكو
- الإعلان المتعلق بالثقافة كأداة للحوار بين الشعوب لعام 2015، EXPO، ميلانو، المؤتمر الدولي لوزراء الثقافة
- البيان الصادر عن الاجتماع الثالث (2015) للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام 1970 والمعنون «أوقفوا الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية:

قرارات هيئات الأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

- 2012، القرار 66/180 المعنون «تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وخاصة فيما يتعلق بالاتجار فيها»
- 2013، القرار 68/186 المعنون «تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها»
- 2014، القرار 69/196 المعنون «المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتِّجار بالممتلكات الثقافية وما يتَّصل به من جرائم أخرى»
- 2015، القرار 69/281 المعنون «إنقاذ التراث الثقافي العراقي»
- 2015، القرار 70/76 المعنون «إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية» (آخر قرار عن هذه المسألة)
- 2015، القرار 70/178 المعنون «تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني»

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- 2003، القرار 1483 المعنون «الحالة بين العراق والكويت»
- 2012، القرار 2056 المعنون «السلم والأمن في أفريقيا»
- 2013، القرار 2100 المعنون «الحالية في مالي»
- 2015، القرار 2199 المعنون «الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين»
- 2015، القرار 2253 المعنون «قمع تمويل الإرهاب»

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- 2004، القرار 2004/34 المعنون «حماية الممتلكات الثقافية من الاتجار بها»
- 2008، القرار 2008/23 المعنون «حماية الممتلكات الثقافية من الاتجار بها»
- 2010، القرار 2010/19 المعنون «منع الجريمة وردود العدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية ولاسيما في ما يتعلق بالاتجار بها»

قرارات هيئات اليونسكو وتوصياتها

- 2015، توصية بشأن حفظ التراث الوثائقي بما فيه شكله الرقمي والوصول إليه
- 1962، توصية بشأن المحافظة على جمال المناظر الطبيعية والمواقع والطابع المميز لها
- 1964، توصية بشأن بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة، 19 تشرين الثاني/نوفمبر
- 1972، توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني
- 2011، توصية بشأن المناظر الحضرية التاريخية، بما فيها قائمة تعاريف، 10 تشرين الثاني/نوفمبر
- 2015، الاستراتيجية الخاصة بسُبل تعزيز أنشطة اليونسكو الرامية إلى حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح
- 2015، القرار MSP 11.3 المعنون «المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية عام 1970»
- 2015، القرار MSP 9.3 المعنون «الإجراءات الطارئة»
- 2015، توصية بشأن حماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها ودورها في المجتمع
- 2015، توصية بشأن حفظ التراث الوثائقي بما فيه شكله الرقمي والوصول إليه

الإنتربول